العرب
الإثنين 2019/11/25
السنة 42 العدد 11539

الصناعة توسع توطين الوظائف في السعودية

اتفاقية بين 5 جهات حكومية لتوفير 36 ألف فرصة عمل للمواطنين في القطاع

تزايد رهان السعودية على قطاع الصناعة لتوسيع آفاق سوق العمل ومواجهة تحديات البطالة، في ظل مناخ الأعمال المستقر وحزم الدعم التي تقدمها الحكومة لتعزيز برنامج التوطين في كافة المجالات، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الهادف إلى تنويع مصادر الدخل.

شراكة جديدة لتعزيز خطط سعودة الوظائف

الرياض – تسارعت خطوات السعودية لخفض معدلات البطالة المرتفعة بين المواطنين عبر اتفاقية جديدة لزيادة نسبة توطين الوظائف في قطاع الصناعة.

وفي أحدث محاولة، أبرمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مذكرة تفاهم الأحد مع أربع جهات حكومية، تهدف إلى توفير 36 ألف وظيفة جديدة للمواطنين في المجالات الصناعية المختلفة.

وتشمل الاتفاقية إلى جانب وزارة العمل، كلا من وزارة الصناعة والثروة المعدنية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) ومجلس الغرف السعودية ممثلا باللجنة الوطنية الصناعية.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية للمتحدث الرسمي لوزارة العمل خالد أبا الخيل، قوله إن "هذه المذكرة الخماسية تأتي تحقيقا لرؤية المملكة 2030 ودعما لمستهدفات برنامج التحول الوطني 2020 ومنها خفض معدلات البطالة".

وأشار إلى أن وزارة العمل تسعى إلى توطين مهن القطاع الصناعي، أي إحلال العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية، من خلال تكامل الجهود وتضافرها مما يضمن نجاح الأهداف المرجوة لنمو القطاع.

وأضاف "نريد تحقيق الاتفاقية بالشراكة مع منظومة القطاع المتمثلة بوزارة الصناعة التي تحرص على التطوير المستدام لصناعة البترول والغاز والتعدين المتكاملة في جميع مراحلها لتحقيق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد المحلي".

وتقتضي الاتفاقية تأسيس شراكة لرفع نسب التوطين وتحفيز قطاع الصناعة الخاص للنمو بحلول 2021 بعد تفعيل الممكنات من الحوافز والبرامج التي تدعم التوظيف والتدريب.

وسوف ترصد هذه الشراكة أثر التوطين في قطاع الصناعة، وتطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات حسب الاختصاص لدعم تحقيق المستهدفات.

وتريد الحكومة زيادة معدلات التوظيف باستخدام الآليات المناسبة مثل نطاقات وتوطين المهن ومراقبة تنفيذها.

ولمتابعة تلك الخطة، سيتم إصدار إحصائيات شهرية عن نسب التوطين في القطاع، وكذلك تقارير ربع سنوية بالمنجزات التي تم تحقيقها والتحديات التي تواجه فريق العمل وتحديد الأسباب المباشرة لذلك.

وعززت الرياض منذ بداية العام سياساتها المتعلقة بسوق العمل، حيث بدأت في تطبيق برنامج موسع ضمن خطط الحكومة الإصلاحية.

وأصدرت وزارة العمل في نهاية أكتوبر قرارا برفع نسب التوطين في جميع عقود التشغيل والصيانة الجديدة في الأجهزة والشركات الحكومية وفقا للمهن المستهدفة.

وقال وزير العمل أحمد سليمان الراجحي حينها إن "المهن تشمل الهندسية والتخصصية والإدارية والفنية والإشرافية لتوسيع برامج التوطين وتوفير فرص عمل حقيقية لأبناء وبنات السعودية".

خالد أبا الخيل

الاتفاقية تنسجم مع رؤية 2030 ومنها خفض معدل البطالة

وتزامن إعلان الخطط في ذلك الوقت مع نشر بيانات تظهر تراجع معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثاني من العام الحالي إلى 12.3 بالمئة من 12.5 بالمئة في الربع السابق.

وجاء انخفاض نسبة البطالة، التي لا تزال مرتفعة، بعد جهود متواصلة منذ ثلاثة أعوام لتسريع وتيرة التوطين في العديد من القطاعات الاقتصادية وحصر العمل فيها في المواطنين السعوديين.

وتشير توقعات وزارة الاقتصاد إلى ترجيح تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى حوالي 12 بالمئة بحلول نهاية العام الجاري.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 بالمئة في العام المقبل، في وقت تستهدف الخطط المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 بالمئة.

وتعول الدولة الخليجية، أكبر منتج للنفط في العالم، على مشروع "السعودة" لرفع معدلات مشاركة السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص، وتقليص نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها.

وتؤكد المؤشرات اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي في السعودية على واقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعدية على تشغيلها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إضافة إلى الإجراءات التقشفية، ما جعل أعدادها تنخفض بقرابة مليون وافد.

وأظهرت بيانات الشهر الماضي، انخفاض عدد العاملين الأجانب في السعودية، بنسبة 20 بالمئة خلال الأشهر الثلاثين الماضية، بسبب الضرائب المرتفعة وتراجع النشاط الاقتصادي.

وتبدلت الظروف في السعودية مع تباطؤ الاقتصاد، حيث باتت الحكومة تعطي الأولوية بشكل متزايد للقوة العاملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى تراجع سريع في أعداد المسؤولين الأجانب ذوي الرواتب الباهظة.

ووفق دراسة أعدتها شركة جدوى للاستثمار السعودية، فقد غادر السعودية 132 ألف عامل أجنبي خلال الربع الثاني من العام الجاري.

ويصل بذلك عدد المغادرين من العاملين الأجانب في السعودية منذ 2017 إلى 1.9 مليون شخص، ما يساوي تراجعا بنسبة 22 بالمئة خلال ثلاث سنوات لعدد العاملين الأجانب في البلاد.

وتفيد آخر معطيات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية بأن عدد العاملين الأجانب هناك تراجع خلال الربع الثالث من العام الماضي لوحده بأكثر من 315 ألفا بمقارنة سنوية، أي أن عدد المغادرين زاد على 100 ألف شهريا خلال الفترة المذكورة.

وبهذا الانخفاض الجديد تراجع عدد الأجانب المقيمين في البلاد إلى أقل من 9.6 مليون في سبتمبر الماضي، مقابل أكثر من 12 مليونا قبل أربع سنوات حسب تقديرات رسمية وغير رسمية.

وترجع جدوى للاستثمار في دراستها مغادرة العاملين الأجانب إلى فرض ضرائب تستهدفهم بشكل خاص منذ يناير 2018.

وفرضت السلطات السعودية منذ يوليو 2017 رسوما سنوية على الأجانب بهدف توطين السعوديين في قطاعات كانت طيلة عقود حكرا على العمالة الوافدة.

وألزمت الجهات المعنية بتطبيق القرار على كل شركة محلية توظف أجانب أكثر من السعوديين دفع حوالي 107 دولارات على كل موظف منذ العام الماضي ليتضاعف المبلغ مع بداية العام الجاري.

وانطلقت وزارة العمل مطلع شهر سبتمبر الماضي في مرحلة تنفيذ خطط الحكومة القاضية بتوطين الوظائف للسعوديين في 12 نشاطا على ثلاث مراحل سيتم الانتهاء منها بنهاية العام الحالي.

وبدأت الوزارة بأربعة قطاعات في قطاع التجزئة ثم ألحقت الخطوة 5 قطاعات أخرى في يناير الماضي تشمل توطين المهن في أنشطة الأجهزة والمعدات الطبية ومواد الإعمار والبناء ومحلات قطع غيار السيارات ومحلات الحلويات، إضافة إلى متاجر السجاد بجميع أنواعه.

صندوق الثروة الكويتي مهتم بطرح أرامكو

الكويت – كشفت مصادر مطلعة الأحد أن الكويت مهتمة باكتتاب شركة أرامكو النفطية السعودية العملاقة.

وقال مصدر لوكالة رويترز إن كبار المسؤولين التنفيذيين في أرامكو اجتمعوا مع مسؤولي الهيئة العامة للاستثمار، صندوق الثروة السيادي الكويتي، لإقناعهم بالاستثمار في الطرح العام الأولي للشركة.

وأكد المصدر أن الاجتماع الذي ترأسه أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو، عُقد قبل أسابيع، مؤكدا تقريرا نشرته جريدة الرأي الكويتية الأحد في هذا الخصوص.

وقالت الصحيفة الكويتية إن قرار مشاركة هيئة الاستثمار في الطرح "يتوقف على ما ستخرج به الدراسة حاليا".

ولم ترد أرامكو ولا هيئة الاستثمار الكويتية على طلبات من رويترز للتعليق.

وفي أواخر أكتوبر الماضي، قال فاروق بستكي العضو المنتدب لهيئة الاستثمار الكويتية إن الهيئة لم تتلق أي اتصالات من أرامكو أو مستشاريها بشأن الطرح الأولي، لكنها ستدرسه مثل سائر الاستثمارات.

وتسعى السعودية إلى جمع 25.6 مليار دولار في أكبر عملية بيع للأسهم في العالم، بعد أن أنهت التكهنات حول القيمة السوقية لأرامكو والتي تقدر بنحو 1.7 تريليون دولار.

وتعمل أرامكو جاهدة لاجتذاب مستثمر رئيسي لاكتتابها العام، الذي قد يصبح الأكبر في العالم، من خلال بيع 1.5 بالمئة من أسهم الشركة في بورصة الرياض (تداول) ولكنها تركز بشكل كبير على مستثمرين من منطقة الشرق الأوسط.

وبدأت شركة النفط العملاقة ومستشاروها الأحد في استضافة اجتماعات في مركز دبي المالي العالمي للترويج للطرح على أن تواصل اجتماعاتها اليوم الاثنين في أبوظبي.

وألغت الشركة الأسبوع الماضي عروضا ترويجية في نيويورك ولندن، بعدما قررت عدم بيع الأسهم مباشرة لمستثمرين في أسواق متقدمة، والمضي قدما في طرح يركز على السوق المحلية إلى حد كبير بدلا من ذلك.

ونقلت صحيفة فايننشيال تايمز البريطانية عن مصادر مطلعة قولها إن الرياض "ألغت خططا للترويج لطرح أسهم أرامكو رسميا خارج البلاد ودول الخليج الأخرى".

وكان يفترض أن يتوجه مسؤولون في أرامكو إلى الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا، ولكن الآن سوف تقتصر الاجتماعات على السعودية والإمارات والكويت والبحرين وسلطنة عمان.

ويسعى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لجمع مليارات الدولارات لتنويع موارد أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمعتمد على النفط عن طريق الاستثمار في غير قطاع الطاقة.

في هذه الأثناء، قالت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) إنها تراقب المؤشرات المصرفية بشكل يومي ولم يلحظ أي تأثير للطرح العام الأولي لشركة أرامكو على السيولة.

ونسبت وكالة رويترز لمحافظ المؤسسة أحمد الخليفي على هامش مؤتمر تأكيده أنه غير قلق بشأن السيولة المصرفية بسبب حجم الطرح.

وأضاف "نراقب جميع المؤشرات بشكل يومي وفي حالة أي شح، سنضخ السيولة بالطبع لكن حتى الآن... كل شيء مطمئن".

وتسوق البنوك السعودية قروضا، ويعرض بعضها أربعة أمثال السقف المعتاد، حسبما قاله مصدران ماليان لرويترز في وقت سابق من الشهر الحالي، مضيفين أن البنوك تستطيع ذلك لأنها ستحتفظ بالأسهم نيابة عن الزبائن كضمان.

25.6

مليار دولار تتوقع السعودية جنيها من طرح أسهم أرامكو في بورصة الرياض (تداول)

وتشجع الحكومة السعوديين الأثرياء على الاستثمار، وينظر كثيرون إلى الطرح كفرصة لإظهار دعمهم لبلادهم بعد هجوم سبتمبر الذي استهدف منشأتين لأرامكو في قلب صناعة الطاقة في الدولة الخليجية.

وكان الخليفي أبلغ مؤتمرا في وقت سابق أن "القطاع المصرفي السعودي يتمتع بمستوى عال جدا من السيولة بالمقارنة مع متطلبات بازل"، مشيرا إلى القواعد المصرفية العالمية.

وأطلقت أرامكو الطلقة الأولى في طرحها الأولي في الثالث من نوفمبر الجاري بعد تأخر دام أشهرا بغية تعزيز أصول الشركة وتحين الفرصة المناسبة للإقدام على الخطوة.

وبدأ الاكتتاب للمستثمرين من المؤسسات في 17 نوفمبر الحالي وينتهي في الرابع من ديسمبر المقبل، بينما سيكون بوسع الأفراد الاكتتاب في الأسهم من 17 نوفمبر إلى 28 منه.

السودان يغامر بفتح ملف رفع الدعم عن السلع الأساسية

سعت الحكومة السودانية لنزع فتيل غضب المواطنين حول مسألة دعم السلع الأساسية، الذي يشكل أحد أبرز الهواجس في إعداد موازنة 2020، بالإعلان أنها ستدخل في حوارات شعبية ليفصل الناس في كيفية اعتماده رغم الظروف المالية الصعبة التي تعاني منها البلاد.

الخرطوم – أعلنت الحكومة الانتقالية السودانية الأحد أنها تعتزم إجراء حوارات موسعة بما فيها المجتمع المحلي لبحث قضية دعم السلع الاستهلاكية المبيعة في الأسواق.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لرئيس الوزراء عبدالله حمدوك، لدى مخاطبته ورشة عمل بشأن أولويات الفترة الانتقالية قوله إن "النقاش سيكون مع كل قطاعات شعبنا، وسيكون الخيار لشعبنا برفضه أو قبوله".

واعتبر حمدوك أن قضية غلاء المعيشة والتضخم ودعم السلع الاستهلاكية، من أهم تحديات المرحلة الحالية، في الوقت الذي اعتبر فيه خبراء الخطوة مجازفة لا تخلو من مخاطر.

وكانت الحكومة قد كشفت بعد توليها السلطة في أغسطس الماضي أنها تدرس تقديم دعم نقدي مباشر للمواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة في موازنة العام المقبل.

وارتفع معدل التضخم السنوي بالسودان إلى 57.7 بالمئة في أكتوبر الماضي، مقابل 40.3 بالمئة في الشهر السابق عليه.

وتشمل السلع المدعومة في السوق السودانية، المحروقات وتضم البنزين والغازولين وغاز الطبخ، إضافة إلى القمح والأدوية.

وبحسب إحصائيات حكومية سابقة، فإن قيمة الدعم على المحروقات بجميع مشتاقتها، تصل إلى 2.25 مليار دولار سنويا، فيما يصل الدعم للقمح إلى 365 مليون دولار سنويا.

وقال حمدوك إن "إحدى أولويات حكومته في الفترة الانتقالية تتمثل في مكافحة الفساد، والالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبة، واسترداد الأموال المنهوبة".

وأشار إلى أن ملف الاقتصاد يعتبر قضية محورية وسياسية بالدرجة الأولى.

وقال "نعمل على إعادة هيكلة إصلاح الدولة ووضع سياسة خارجية متوازنة تخدم مصالح السودان وترقية وتعزيز الرعاية والتنمية الاجتماعية، والصحة والتعليم والبنى التحتية".

ويأمل السودانيون أن تعمل الحكومة على إنهاء اضطرابات متواصلة منذ أن عزل الجيش في أبريل الماضي، عمر البشير من الرئاسة تحت وطأة احتجاجات منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

الفقراء الرابح الأكبر

ويؤكد محللون أن الملامح الأولية لموازنة العام المقبل تكشف بوضوح عن جحم التحديات، التي تواجه الحكومة في طريق تحقيق مطالب الأوساط الشعبية المتعلقة أساسا بتحسين ظروفهم المعيشية.

وكان وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، مدني عباس مدني، قد قال في تصريحات صحافية مؤخرا، إن "مشروع موازنة 2020 يعتمد على موارد حقيقية وليس توقعات".

وأوضح أن مشروع الموازنة، يعتمد على تقليل الإنفاق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة الصرف على التنمية والتعليم والصحة، بجانب إيجاد حلول لتعظيم الإيرادات وتعزيز الولاية الكاملة لوزارة المالية على المال العام.

وعقدت اللجنة العليا لإعداد مشروع الموازنة، اجتماعها الأول قبل فترة وناقشت خلاله مسودة موجهات الموازنة والبرنامج الزمني المقترح لإعدادها.

ولم تكشف اللجنة عن أي تفاصيل حول حجم الموازنة وبنودها الأساسية أو مقدار العجز المتوقع فيها.

وقال الخبير محمد الناير في وقت سابق إن "استمرار وجود التحديات الاقتصادية المتوارثة منذ النظام السابق وانتقالها كتركة ثقيلة إلى الحكومة الجديدة يعتبر من أهم المشاكل المزمنة".

ورأى أن الظروف الاقتصادية السيئة، التي يعاني منها السودان ما زالت قائمة، مع استمرار وجوده في قائمة الدول الراعية للإرهاب بما يمنعه من الحصول على القروض والمنح الدولية.

عبدالله حمدوك

النقاش حول الدعم سيكون مع الجميع والخيار الأخير لشعبنا

وفقد السودان 80 بالمئة من إيرادات النقد الأجنبي بعد انفصال الجنوب في 2011، آخذا معه ثلاثة أرباع آباره النفطية، بما يقدر بنحو 50 بالمئة من إيراداته.

ويعاني الجنيه من هبوط حاد إذ وصل شراء الدولار 76 جنيها والبيع 74 جنيها، مقارنة بنحو 65 جنيها قبل شهر.